



**FCTC**

اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية  
بشأن مكافحة التبغ

## محضر اجتماع

### الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة 19 من اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن المسؤولية

11-9 تشرين الأول/ أكتوبر 2024

المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف

### افتتاح الاجتماع

1- يرد في هذا التقرير ملخص للمناقشات التي دارت في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتنفيذ المادة 19 (المسؤولية) من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، والذي عُقد حضورياً (بمشاركة افتراضية من خبير واحد والمستشار الخاص لأمانة الاتفاقية).

2- وأشار الرئيس إلى أن الغرض من الاجتماع هو العمل على إعداد التقرير المطلوب في القرار FCTC/COP10(13) الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة لولاية فريق الخبراء المنصوص عليها في القرار نفسه، والاتفاق على الخطوات التالية في هذا الصدد.

### اعتماد جدول الأعمال المؤقت

3- اعتُمد جدول الأعمال المؤقت بعد أن أُدخل عليه تعديل اقترحه أحد أعضاء فريق الخبراء (يرد جدول الأعمال بصيغته المعدلة في ملحق هذا التقرير).

النظر في المسائل المتصلة بولاية فريق الخبراء

أ- استعراض المعلومات وجمعها فيما يتعلق بالممارسات التي تطورت على مستوى الأطراف

### 1- عرض النتائج الرئيسية المستمدة من المسح المتعلق بتنفيذ المادة 19

4- قدمت أمانة الاتفاقية لمحة عامة عما ورد على المسح من ردود حتى موعد انعقاد الاجتماع. وبلغ عدد المداخلات

المقدمة من الإدارات الحكومية وفئات المجتمع المدني 83 مداخلة، كما بلغ عدد البلدان الممثلة في الردود 62 بلداً. ومن بين الردود الرسمية الواردة من البلدان التي أشارت إلى حالة تنفيذ المادة 19، أشارت خمسة أطراف إلى أنها نفذت المادة 19 بالكامل، كما أفاد 34 طرفاً بأنها نفذتها جزئياً، فيما ذكرت سبعة أطراف أنها لم تتخذ أي إجراء، برغم التسليم بأن الأطراف ربما تكون قد اختلفت في تفسيرها لحالة تنفيذها للمادة. وطلبت كذلك سبعة بلدان تمديد المهلة الزمنية لتقديم ردودها.

5- وعُرضت نتائج المسح الرئيسية على فريق الخبراء. وفيما يتعلق بالمسؤولية المدنية، أشار عدد كبير من البلدان إلى أنه ليس لديه تشريعات في هذا المجال، في حين أفادت عدة بلدان، لديها تشريعات شاملة بشأن المسؤولية المدنية والجنائية، بعدم رفع أية قضايا ضد دوائر صناعة التبغ في السنوات الأخيرة على أراضيها. وكانت النتائج متباينة في الحالات التي رُفعت فيها دعاوى مدنية ضد دوائر صناعة التبغ. وإضافة إلى ذلك، أشارت بعض البلدان إلى أنها اتخذت خطوات لإدخال تشريعات تمكينية وتيسير سبل الوصول إلى العدالة المدنية. وذكرت الأطراف الموجبة الأسباب التالية لتبرير محدودية نطاق تنفيذ المادة 19 في مجال المسؤولية المدنية: عدم الوعي بالمادة 19 وأدوات تنفيذها؛ والحقيقة القائلة إن التنفيذ يلزمه موارد كبيرة ويتطلب تعاون العديد من الوكالات؛ والصعوبات المواجهة في الوصول إلى المحاكم؛ وقوة دوائر صناعة التبغ ونفوذها.

6- وفيما يخص المسؤولية الجنائية، أشارت الأطراف الموجبة إلى أنه رُفعت قضايا فيما يتعلق بكل من قوانين مكافحة التبغ تحديداً (القيود وحالات الحظر المفروضة على المبيعات والاستيراد وعلى منتجات معينة، والقيود المفروضة على التغليف والتوسيم، وما إلى ذلك) والتشريعات الجنائية العامة (بشأن جملة أمور منها الجمارك والضرائب والمنافسة وحماية المستهلك وحماية مكان العمل ومكافحة حالات الاحتيال والاختلاس وغسيل الأموال). وقُدمت أيضاً في أمريكا اللاتينية مطالبات بشأن الحق في الصحة والجرائم المرتكبة ضد الصحة العامة. كما أبلغ 27 بلداً إجمالاً عن قضايا أو إجراءات إنفاذ تعلق الكثير منها بتهريب منتجات التبغ أو المنتجات المزيفة. وشملت كذلك العقوبات التي حالت دون التنفيذ مواطن الضعف في إنفاذ تشريعات مكافحة التبغ، وعملية سن التشريعات الطويلة والشاقة، والمشاكل المتعلقة بالمسؤولية خارج الحدود الإقليمية والافتقار إلى التمويل.

7- وفيما يتصل بمجال المسؤولية الإدارية، أشار المسح إلى أن العديد من البلدان فسرت هذا المفهوم على أنه مسؤولية قانونية غير جنائية مما تسبب في فرض عقوبات مثل الغرامات أو التحذيرات أو إغلاق الأعمال التجارية لمخالفة قوانين مكافحة التبغ. ولاحظ أحد أعضاء فريق الخبراء أن معنى المسؤولية الإدارية قد يختلف باختلاف البلدان التي تطبق القانون العام والقانون المدني، ولكن فهم المسؤولية الإدارية هذا قد يكون أكثر شوعاً في البلدان التي تطبق القانون المدني. وقد يكون أيضاً تفسير المسؤولية الإدارية على هذا النحو مفيداً تحديداً في جبر الضرر البيئي الناجم عن التبغ.

8- وفيما يتعلق بدراسات استرداد تكاليف الرعاية الصحية، أظهر المسح أن تلك الدراسات اختلفت اختلافاً كبيراً باختلاف الغرض المنشود منها، والذي تراوح بين تقييم تكاليف الرعاية الصحية المباشرة وغير المباشرة ووضع السياسات وفرض الضرائب وإذكاء الوعي. ومع أن المنهجيات المختلفة المتبعة كانت سليمة من الناحية العلمية، فإن معظم الدراسات لم تركز على المسؤولية ولم تكن معدة لغرض إحداث تغيير قانوني أو إثبات العلاقة السببية - إذ لم تُستخدم فيها صياغة قانونية ولم تتوصل إلى استنتاجات قد تكون غير مألوفة للمحامين والقضاة، وغالباً ما كان الباحثون والممارسون القانونيون يفتقرون إلى الخبرة بشأن كيفية ضمان تأثير الدراسات على النظام القانوني. وسينطوي عمل فريق الخبراء على سد تلك الثغرات عن طريق شرح الجانب العلمي وكيفية الاستفادة منه في تعزيز المسؤولية.

9- وأفادت أيضاً الأطراف المحببة برفع قضايا ضد دوائر صناعة التبغ تناولت المسؤولية البيئية (فيما يتعلق بإزالة الغابات أساساً) وانتهاكات حقوق الإنسان (فيما يخص عمل الأطفال، وأشكال الرق المعاصرة، وما إلى ذلك).

10- وفيما يتصل بالدعم الذي قد تقدمه أمانة الاتفاقية لتعزيز تنفيذ المادة 19، فقد أشارت الأطراف المحببة على المسح إلى ضرورة ترجمة مجموعة أدوات المسؤولية المدنية إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وهي عملية أكدت أمانة الاتفاقية أنها جارية على قدم وساق. وبإمكان أمانة الاتفاقية أن تقوم أيضاً بما يلي: إنكاء وعي الأطراف بالموارد المتاحة بشأن تنفيذ المادة 19 التي ربما تتخذ شكل منصة إلكترونية مخصصة؛ ومواصلة جهود الرصد وجمع الخبرات المستمدة من الدعاوى القضائية؛ وتقديم مبادئ توجيهية وتوصيات محددة بشأن تنفيذ المادة 19؛ وتقديم المزيد من الدعم بشأن المطالبات المقدمة خارج نطاق الحدود الإقليمية ضد شركات التبغ العالمية؛ وبناء قدرات الأطراف في مجال تنفيذ التشريعات وتحديثها، بما فيها الموارد المالية، وتعزيز قدرة السلطات القضائية؛ وتوثيق عرى التعاون فيما بين الأطراف عن طريق تعزيز ممارسات تبادل المعلومات والخبرات.

11- واتفق الخبراء أثناء مناقشتهم لنتائج المسح على أن الردود الواردة في المسح قد لا تعكس دوماً بالكامل واقع جهود مكافحة التبغ داخل البلدان، وأن جميع الأطراف المحببة قد لا تفهم المادة 19 بالطريقة نفسها أو تعترف بنطاقها بسبب اختلاف النظم القانونية والسياقات المحلية السائدة ومستويات التنفيذ فيها. أمّا البلدان التي أبلغت عن تنفيذها للمادة 19 كلياً أو جزئياً، فإنها لم تمتلك دوماً التشريعات والسياسات اللازمة للقيام بذلك بسبب الافتقار إلى الموارد والمعلومات وقدرات الإنفاذ. كما أدت الإرادة السياسية دوراً حاسماً في تنفيذ المادة 19 بفعالية.

12- وناقش الخبراء ضرورة تزويد الأطراف بمجموعة خيارات قد تستفيد منها في تعزيز تنفيذها للمادة 19، بناءً على التفسير العام للمسؤولية بموجب تلك المادة، وذلك بقصد بلوغ هدف شامل مؤداه تعزيز النظم القانونية وتيسير إتاحتها. وقد تشمل المجموعة طائفة من الخيارات التي تتناول نظم القانون المدني والقانون العام والإجراءات القضائية وغير القضائية (المتعلقة مثلاً بالبيئة أو حقوق الإنسان أو المسؤولية الإدارية المتصلة بالضرائب)، والدعاوى المرفوعة في القطاعين العام والخاص، والأماكن المرتفعة الدخل وتلك المتوسطة الدخل والأماكن المنخفضة الدخل، بما يشمل أولى الخطوات التي يتعين أن تتخذها الأطراف التي لم تبدأ بعد بتنفيذ المادة 19. كما يمكن تحديد المزايا والمخاطر المحتملة لمختلف الخيارات، وخصوصاً أية مخاطر تتعلق بالموارد وممارسات التخويف من جانب دوائر صناعة التبغ.

13- وعلاوة على ذلك، لاحظ الخبراء أن معنى نجاح الدعاوى القضائية قد يختلف باختلاف السياق السائد. لذا كان ضرورياً أيضاً النظر في الحصيلة المنشودة من إجراءات التقاضي من حيث الحكم الصادر في القضايا، ومبلغ التعويضات، وإلزام دوائر الصناعة بتغيير ممارساتها، وتعزيز سياسات مكافحة التبغ وإذكاء الوعي بقضايا مكافحته. كما كان ضرورياً جداً ضمان إنفاذ الأحكام الصادرة بشأن الدعاوى القضائية إنفاذاً فعالاً.

## 2- دراسات حالة مختارة

14- فيما يلي دراسات حالة عرضها المتحدثون المدعوون على فريق الخبراء:

- دعوتان قضائيتان جماعيتان جارييتان ضد شركات التبغ كانتا قد بدأتا في كيبك، كندا خلال عام 1998، قدمهما أندريه ليسبيرانس؛
- دعوى جنائية ضد شركات التبغ في مملكة هولندا قدمتها واندا دي كانتر، انطوت أيضاً على شن حملة دعائية

واسعة النطاق؛

- عدة قضايا رفعتها اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ في فرنسا ضد شركات التبغ، قدمها هوغو ليفي؛
- الدعوى القضائية المرفوعة من مكتب المدعي العام في البرازيل ضد شركات التبغ، قدمها ديفي بريسلي؛
- الدعوى القضائية التي رفعتها دائرة التأمين الصحي الوطنية في جمهورية كوريا ضد شركات التبغ، قدمها سونغكيو لي.

ب- وضع الخيارات المطروحة أمام الأطراف للكشف عن جهود دوائر صناعة التبغ للتهرب من نظم المسؤولية المطبقة أو تقويض جهود مكافحة التبغ، والتصدي لتلك الجهود

15- بدأ الخبراء مناقشتهم في إطار هذا البند بالنظر في مختلف الأساليب المتوتية التي تستخدمها دوائر صناعة التبغ للتهرب من نظم المسؤولية المعمول بها أو لتقويض جهود مكافحة التبغ. وأشار الخبراء إلى أن الكثير من الأساليب المتوتية لدوائر صناعة التبغ فيما يتصل بالدعوى القضائية (مثل تأخير إجراءات التقاضي وتعقيدها) قد تناولتها باستفاضة التقارير السابقة لفريق الخبراء وركزت في مناقشتها على أساليب متوتية من قبيل ما يلي:

- إعادة هيكلة الشركات التي أثارت قضايا بشأن الاختصاص القضائي؛
- تدابير الإعسار التي طبقت في بعض الولايات القضائية لتأخير الإجراءات والحيلولة دون دفع التعويضات أو تأخير دفعها؛
- المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادرات الضغط، مثل تمويل دوائر صناعة التبغ للمؤسسات المشاركة في جهود مكافحة التبغ وزيادة مشاركتها في قطاع الصحة ببعض البلدان وقيام شركات مكافحة التبغ بإعادة تسمية نفسها على أنها جهات مناصرة لمكافحة التبغ.

16- ومن ثم ناقش الخبراء الخيارات المحتملة للاستجابة لهذه الجهود التي تبذلها دوائر صناعة التبغ والنتبؤ بها، والتي شملت ما يلي:

- تعزيز الولاية القضائية خارج نطاق الحدود الإقليمية ورفع الدعوى القضائية ضد الشركات الرئيسية في موطنها، بالاستناد إلى أمثلة مستمدة من بلدان مثل البرازيل وكندا؛
- ضمان زيادة التعاون في مجال الإنفاذ، وخاصة عن طريق إنكاء الوعي بالآليات الدولية القائمة؛
- ضمان توافر الآليات المحلية اللازمة، مثل إنشاء المحاكم الإدارية أو منح المحاكم القائمة منها صلاحية فرض العقوبات واتخاذ تدابير جبر بشأن انتهاكات دوائر صناعة التبغ لحقوق الإنسان أو القوانين البيئية؛
- زيادة مشاركة ممثلي الصحة العامة في مناقشات التسوية، بوسائل منها تقديم إرشادات تكفل ألا تقوض هذه المفاوضات الجهود المبذولة عموماً لمكافحة التبغ؛
- تعزيز دور المجتمع المدني في إجراءات التقاضي - بالاستناد مثلاً إلى دراسة الحالة المستمدة من فرنسا - وخصوصاً عن طريق تعزيز دور التدخلات المنفذة من صديق المحكمة؛
- فرض التزامات أكبر بشأن الإبلاغ على دوائر صناعة التبغ، بما يشمل الإبلاغ عن التدفقات المالية والهياكل المؤسسية وبشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات والقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة؛
- ضمان توفير حماية أفضل للمبلغين عن المخالفات والمعنيين برصد نشاط دوائر صناعة التبغ، بوسائل منها سن التشريعات ذات الصلة؛
- تعزيز الالتزامات المتعلقة بالإفصاح، بما فيها المتعلقة منها بالكيانات الممولة من دوائر صناعة التبغ وتخصيص الأموال من جهود مكافحة التبغ؛

- التمكين من رصد نشاط دوائر صناعة التبغ وتيسير إتاحة معلومات وبيانات الرصد وزيادة التوعية بها؛
- زيادة وعي الجمهور بمقاومة دوائر صناعة التبغ لتحقيق جملة أمور منها تعزيز دعم الجمهور والحيولة دون نشر معلومات مغلوبة.

17- كما نظر الخبراء أثناء مناقشتهم في أهمية ضمان أن تكون الأحكام الصادرة ضد دوائر صناعة التبغ أحكاماً مجدية وقابلة للإنفاذ. ومن شأن تزويد الأطراف بإرشادات في هذا المجال أن يكون مفيداً، وكذلك إرشادات بشأن الإقرارات غير القضائية التي قد تُدرج في التسويات وبشأن الخيارات المتاحة إضافة إلى تدابير التعويض والاسترداد.

18- ولاحظ الخبراء أن من الضروري إنشاء وصون نظام فعال ويسهل الوصول إليه للعدالة المدنية لأن من الواضح أنه يكتسي القدر نفسه من الأهمية الحاسمة للتشريعات الموضوعية الأساسية والقوية. كما شدد العديد من الخبراء على أهمية الدعوة في مجال الصحة العامة إلى إدكاء الوعي بممارسات دوائر صناعة التبغ، والفوائد المحتمل جنيهاً من آليات رفع الدعاوى القضائية والآليات الأخرى لتحميل دوائر الصناعة المسؤولية عن الأضرار التي تسببها، وكذلك الحد من أضرار التبغ وتسليط الضوء عليها.

19- وأبرز كذلك العديد من الخبراء العلاقة القائمة بين المادة 19 والمادة 5-3 من اتفاقية المنظمة الإطارية، والتي تتعلق أيضاً بالمسؤولية، وعليه ينبغي أن تتخذ الحكومات إجراءات بشأنها. وأشار العديد من الخبراء إلى القرار FCTC/COP8(18) والكيفية التي يمكن أن تستفيد منه بها الأطراف في تعزيز نظمها المعنية بالمسؤولية.

20- وأشار الخبراء إلى إمكانية تعلم الكثير الكثير من قطاعات أخرى، مثل قطاع البيئة وحقوق الإنسان.

تقصي إمكانية وضع منهجية لتقدير تكاليف الرعاية الصحية المتكبدة بسبب تعاطي التبغ أو تحديد تكاليفها

### 1- معلومات محدثة عن تعيين خبير استشاري من خلال جامعة باث

21- أُبلغ فريق الخبراء بأنه سيُنظر في الطلب المقدم من فريق متنوع من الخبراء الاستشاريين. وستُجرى خلال الأسابيع المقبلة مناقشات بشأن الخبراء الاستشاريين واختصاصاتهم والجوانب اللوجستية من عملهم. وستتسلم جامعة باث مخرجات الخبراء الاستشاريين وستقدمها بعد ذلك إلى فريق الخبراء لإثراء عمله.

### الخطوات التالية

موجز التقرير المقدم إلى مؤتمر الأطراف

22- اقترح الرئيس مخططاً لتقرير فريق الخبراء المقدم إلى مؤتمر الأطراف بحيث تضمن الأقسام التالية:

- معلومات أساسية عن إنشاء فريق الخبراء وولايته واجتماعاته؛
- استعراض عمل فريق الخبراء السابق المعني بتنفيذ المادة 19؛
- استعراض المعلومات وجمعها فيما يتعلق بالممارسات التي تطوّرت على مستوى الأطراف، مع مراعاة العمل الجاري في المحافل الدولية ذات الصلة، بما يشمل ملخص للردود على المسح ودراسات الحالة وتقييم الممارسة الحالية؛

- الخيارات المطروحة أمام الأطراف للكشف عن جهود دوائر صناعة التبغ للتهرب من نُظم المسؤولية المطبقة أو تقويض مكافحة التبغ، بما يشمل تقديم لمحة عامة عن جهود دوائر الصناعة في هذا الصدد، والتصدي لتلك الجهود؛
- تقصي إمكانية وضع منهجية لتقدير تكاليف الرعاية الصحية المتكبدة عن تعاطي التبغ أو تحديد تكاليفها، وتقديم معلومات عن النهج العلمية المتبعة حالياً وتفسيرها وبيان أهميتها في تحديد الخسارة القانونية والسببية؛
- تقديم توصيات إلى فريق الخبراء؛
- الإجراءات التي سيُدعى مؤتمر الأطراف إلى اتخاذها.

23- وأبرز الخبراء، لدى مناقشتهم للمخطط المقترح، أهمية ضمان أن يوفر التقرير خيارات لكل من الأطراف التي لم تبدأ بعدُ بتنفيذ المادة 19 وتلك التي أحرزت تقدماً أكبر في تنفيذ هذه المادة. ومن الضروري أيضاً ضمان إتاحة التقرير لطائفة متنوعة من الجمهور، بمن فيهم خبراء الصحة العامة والخبراء القانونيون على حد سواء. وينبغي أن يتناول التقرير مفهوم الوصول إلى العدالة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. كما ينبغي التمييز بين التوصيات القصيرة الأجل وتلك الطويلة الأجل وبين الخيارات القضائية وسواها غير القضائية.

24- واتفق الخبراء على تعميم المخطط المقترح بواسطة البريد الإلكتروني لكي يتمكنوا من تقديم مدخلات إضافية خلال الأيام التالية.

#### توزيع المهام وتقاسم العمل

25- اتفق أعضاء فريق الخبراء على إطلاع مؤتمر الأطراف على العمل المنجز في مجال صياغة التقرير المقرر تقديمه إلى مؤتمر الأطراف وتخصيص أقسام محددة للخبراء للعمل عليها. ودُعي جميع أعضاء فريق الخبراء إلى تقديم أحدث دراسات الحالة لإدراجها في التقرير - وخصوصاً تلك التي تتعلق بالمسؤولية الجنائية أو التعاون الدولي - التي تستند إلى عمل فريق الخبراء السابق. وسيتولى الرئيس قيادة عملية تجميع التقرير.

#### الجدول الزمني لأعمال فريق الخبراء

26- بعد أن ناقش فريق الخبراء الجدول الزمني المقترح للعمل، قرر ما يلي:

- أن يقدم الخبراء دراسات الحالة وأقسام التقرير المسندة إليهم بحلول يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024؛
- أن يتولى الرئيس قيادة عملية تجميع التقرير، وأن تُعمم المسودة الأولى على الخبراء بحلول يوم 31 كانون الثاني/يناير 2025؛
- أن يُمنح الخبراء مهلة زمنية حتى يوم 14 شباط/فبراير 2025 لتقديم تعليقاتهم على المسودة الأولى للتقرير؛
- أن يتولى الرئيس قيادة عملية استعراض التقرير، وأن تُعمم المسودة النهائية للتقرير على الخبراء بحلول يوم 14 نيسان/أبريل 2025؛
- ضماناً لنجاح اختتام ولاية فريق الخبراء، سيُعقد الاجتماع الثالث لفريق الخبراء في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2025، ويُفضل بشكل كبير أن يُعقد الاجتماع حضورياً في مقر المنظمة الرئيسي الكائن في جنيف.

#### أية أعمال أخرى

---

27- قدمت أمانة الاتفاقية معلومات محدثة عن عمل فريق الخبراء بشأن التدابير الاستشرافية لمكافحة التبغ (فيما يتعلق بالمادة 1-2 من اتفاقية المنظمة الإطارية)، وبشأن عمل أمانة الاتفاقية بصدد إعداد التقرير، وذلك على النحو المطلوب في القرار FCTC/COP10(14) بشأن الخيارات التنظيمية فيما يخص تلافى وإدارة النفايات الناتجة عن دوائر صناعة التبغ ومنتجاتها، بما في ذلك المواد البلاستيكية المستعملة في صناعة منتجات التبغ وعبواتها.

## اختتام الاجتماع

28- شكر الرئيس المشاركين على إسهاماتهم واختتم الاجتماع.

## الملحق

### جدول الأعمال

- 1- افتتاح الاجتماع
- 2- اعتماد جدول الأعمال
- 3- النظر في المسائل المتصلة بولاية فريق الخبراء
  - أ- استعراض المعلومات وجمعها فيما يتعلق بالممارسات التي تطوّرت على مستوى الأطراف، مع مراعاة العمل الجاري في المحافل الدولية ذات الصلة
  - 1- عرض النتائج الرئيسية المستمدة من المسح المتعلق بتنفيذ المادة 19
  - 2- دراسات حالة مختارة (المتحدثون المدعوون من كندا، والبرازيل، وكوريا، وفرنسا، وهولندا)
  - ب- وضع الخيارات المطروحة أمام الأطراف للكشف عن جهود دوائر صناعة التبغ للتهرب من نُظم المسؤولية المطبقة أو تقويض جهود مكافحة التبغ، والتصدي لتلك الجهود
  - ج- تقصي إمكانية وضع منهجية لتقدير تكاليف الرعاية الصحية المتكبدة بسبب تعاطي التبغ أو تحديد تكاليفها
  - 1- معلومات محدثة عن تعيين خبير استشاري من خلال جامعة باث
- 4- الخطوات التالية
  - أ- موجز التقرير المقدم إلى مؤتمر الأطراف
  - ب- توزيع المهام وتقاسم العمل
  - ج- الجدول الزمني لأعمال فريق الخبراء
  - 1- الاجتماع الثالث لفريق الخبراء (المحتمل عقده حضورياً) في نيسان/ أبريل 2025
- 5- أية أعمال أخرى
- 6- اختتام الاجتماع